

الفعل والإرادة في الفلسفة وعلم الكلام

*Aristotle's Politics and Ethics*د. حسن سليمان قبلي^{1*}

1. جامعة الخرطوم/كلية الآداب/قسم الفلسفة ، السودان

تاريخ النشر: 2021 /10/23

تاريخ القبول: 2020/06/27

تاريخ الاستلام: 2020/04/01

ملخص

المقال هو محاولة لعرض يهدف البحث إلى استعراض وتحليل قضيتي الإرادة و الفعل الإنسانيين باعتبارهما جوهر حركة التاريخ، وفق ماترى كثير من مدارس الفلسفة وعلم الكلام؛ تجريان على أساس سنن كونية تحكمهما قوانين ثابتة. وقد استخدم الباحث مناهج النقد والتحليل، كما استخدم المنهج المقارن بين الرؤية الفلسفية والكلامية لاستعراض مقولاته ،وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: مركزية الفعل الإنساني في صنع وتغيير حركة التاريخ، وأكد على أن التاريخ لا يسير بالصدفة وإنما هو محكوم بسنن وقوانين

كلمات مفتاحية: السياسة؛ الأخلاق؛ العدالة ؛ النظام الجمهوري . النظام الارستقراطي

Abstract:

The research aims to review and analyze the issues of human will and action, as they are the essence of the movement of history, according to what many schools of philosophy and speech science see; they are conducted based on universal laws governed by fixed laws. The researcher used the methods of criticism and analysis, as he used the comparative approach between philosophical and verbal vision to review his statements The research concluded a number of results, the most important of which are: the centralization of the human act in making and changing the movement of history, and emphasized that history does not go by chance but rather is governed by laws and laws

Keywords; Human Will and Action, , Movement of History, Philosophy ; Theology.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

سأحاول في هذا البحث الحديث حول الأخلاق والسياسة حسب أرسطو وكيف يتداخل السياسي والأخلاقي حسب أرسطو، فمن ضمن الإشكالات الكبرى التي عمل الفكر الفلسفي اليوناني على مواكبتها والنظر إليها من مختلف التصورات، التصور السياسي لأرسطو طاليس الذي شكل منعطفًا كبيرًا في تاريخ الفكر السياسي على وجه الخصوص والفكر السياسي على وجه العموم، ففي سياق النظرية الأخلاقية والسياسية حسب أرسطو من خلال التمييز

المفاهيمي بين الأخلاق والسياسة مع بيان الإلتقاء في تصوره العملي من خلال مفهوم السعادة، فالسياسة حسب أرسطو تعني التمييز بين الشأن العمومي والشأن الخاص، فلا تنظر القيم الأرسطية للفرد على أنه فردا منعزلا بذاته بل ككائن مدني واجتماعي بطبعه، يقول: [إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به ما لأمكن الفرد أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك، وأن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع إستقلاله حاجات فذلك لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع البتة أن يكون عضوا في الدولة. إنما هو بهيمة أو إله⁽¹⁾. فالحياة الخاصة تختلف عن الحياة العامة أو الجماعية، العلاقات الإجتماعية هي علاقات متساوية بين الأشخاص الأحرار⁽²⁾، لذلك الدولة ائتلاف واجتماع عام لتحقيق الخير الأسمى، لذلك أرسطو يفترض أن الإنسان موجود داخل بنية إجتماعية سابقة ولا تطرح حالة الدولة، لأن السلطة تبقى مفروضة، الفكر الأرسطي يحمل عدة مشاكل يطرحها خاصة على المستوى السياسي في علاقته بالأخلاق، وهو قفزة نوعية على كل المستويات لأن أرسطو ينطلق في طرحه لتأسيس الدولة من الأسرة التي هي النواة الأولى للدولة بقوله [هذان الإجتماعان الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة]⁽³⁾، بل ويجعل من تنظيم تدبير الأسرة وتشكلها من أجل تحقيق السعادة مثالا للدولة، فالنظرية الأخلاقية والسياسية لا يمكن الحديث عنها إلا عن طريق الخير الأسمى الذي انشأت من أجله الدولة ألا وهو مصلحة كل الأفراد في العيش حياة سعيدة والفرد وجوده من داخل الدولة، لذلك لا يحضر الفرد إلا من خلال الجماعة، فكيف يتصور أرسطو السياسة؟ وما المميز في النظرية السياسية والأخلاقية ضمن الفلسفة العملية لأرسطو؟ وما أنواع الأنظمة والديساتير الصالحة والفاصلة التي يقترحها أرسطو؟ وهل سعادة الفرد غاية الدولة حسب أرسطو أم أن سعادة الجماعة المهمة أم أن الفرد لا يكون سعيدا إلا ضمن خضوعه للجماعة؟.

2. خصائص الفكر السياسي لأرسطو

دخل الفكر السياسي لأرسطو ضمن التطور القديم للفكر اليوناني وأهم القضايا التي اهتم بها هؤلاء الفلاسفة في مجال السياسة والأخلاق، والسؤال السياسي لأرسطو يأتي في سياق إعادة النظر في الأنظمة الحاكمة وقوانينها وإعادة تأسيسها على مبادئ وأسس تضمن الخير العام وتحقيق العدالة كغاية أسمى [وإذا قيل إن مخالف الناموس ليس بعادل، وإن من يراعي الناموس غير عادل فبين أن الأشياء الناموسية عادلة بنوع ما فإن الأشياء المحددة بوضع الناموس الناموسية، ويقال أن كل من هذه عادل، واما الناموس فإن كل ما يقوله إنما يقصد به إما لم هو خير وهو مشترك للجميع

[...] فأما هذه العدالة فهي فضيلة تامة، ولكن ليس بنوع مبسوط ولا يضاف لشيء آخر، ومن أجل هذا مرارا كثيرة يظن بالعدالة إذا أضيفت إلى شيء آخر أنها أقوى الفضائل، وتكون أشد إعجابا من الكوكب المشرق بالعشيات والغدوات، والذي يتمثل له: "وأما جميع العدالة بالجملة ففضيلة"⁽⁴⁾، قد ذهب أرسطو إلى الشرح والتفسير في النظام من خلال نوعية المواطن قوله [ينبغي بالبدهة أن يتسائل بادئ الأمر ما هو المواطن ما دام المواطنين بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة]⁽⁵⁾، الذي كان سائدا هو النظام الجمهوري، بالإضافة إلى النظام الأرستقراطي وإن هذه الأنظمة رغم ما تخلفها على مستوى القوانين إلا أنها تظل تشكل عائقا أمام تحقق هذه العدالة.

فن السياسة يتطلب حسب أرسطو نوع من الفطنة⁽⁶⁾ والدهاء السياسي، لذلك الفلسفة السياسية التي يؤسس لها أرسطو تهتم بالمجال السياسي وفقط ولا تتدخل في باقي المجالات وهي جاءت من أجل الفصل بين السلط من خلال العدالة التصحيحية والتوسط في العدل⁽⁷⁾، فالجانب السياسي يجب ألا يتدخل في التأثير في قرارات المؤسسات الأخرى المستقلة بذاتها لكي لا تفقد مشروعيتها، وقد وضع أرسطو مجموعة من الدساتير الصالحة (أو الفاضلة) والفاصلة⁽⁸⁾ التي تفصل بين المصلحة العامة والخاصة، لأن المستبد يحول المدينة إلى بيته الخاص يفعل ما يريد من دون حسيب ولا رقيب، فالسياسة اليونانية هي جزء لا يتجزأ من الأخلاق لأنها جزء من الحياة الخيرة أو الفاضلة والعدالة والسعيدة، فليس هناك فصل بين الذات والحياة الجماعية لأن السعادة بالنسبة لأرسطو هي سعادة المدينة أو العامة.

3. العدالة بين الأخلاق والسياسة

الهدف من السياسة حسب أرسطو هو تحقيق السعادة السياسية من خلال الحياة العامة لأن الإنسان كائن اجتماعي ولا يمكن أن يكون سعيدا إلا وسط الجماعة، لذلك يصنف أرسطو الأخلاق ضمن مجال العلوم العملية، بكل أصنافها سواء تجاه الطبيعة أو الحيوان أو الإنسان أو المجتمع، فيحدد لنا مجموعة من المفاهيم كالفضيلة والسعادة وعلم التدبير خاصة داخل الأسرة، ثم علم السياسة التي تبحث في افعال الإنسان نسبة للجماعة التي ينتمي إليها وأحوال التجمعات البشرية بشكل عام.

فالفلسفة الاخلاقية لا تنفصل عن الفلسفة السياسية لدى أرسطو حيث يقول {الهدف الذي يبغيه كل منا ويعيش من أجله هو تحقيق السعادة}، لكن فهم السعادة يختلف فأغلب الناس ترى السعادة في اللذات البهيمية القائمة على تلبية الرغبات والشهوات في مقابل يرى آخرون بأن السعادة هي تحقيق مجد ما أو شهرة أو نسل راقى مثلا، لكن أرسطو يعتبر السعادة الحقيقية هي حياة المعرفة والحكمة والتأمل والفلسفة، لكن الوصول لهذه السعادة حسب أرسطو طريق شاق

ومليء بالحواجز تمنع وصولنا لهذه الغاية، وذلك لأن أفعالنا الأخلاقية مليئة بقيود العادة والموروثات وثقافة المجتمع الذي نعيش فيه، وأعتبر أرسطو أنه لكي نتحرر من هذه القيود للسعي للأخلاق والسعادة لابد من وجود إرادة قوية وحرية الاختيار أي أننا مخيرين ولسنا مسيرين.

العدل ليس مجرد صفة، بل سلوكا مكتسبا؛ فالعدالة فضيلة أخلاقية بمقومات منهجية وسلوكية عقلانية، ذات أهداف سياسية، يحددها العقل بما يتناسب مع سلوكيات الإنسان المتزن، وإذا اجتمع القياس و السلوك المتزن بالحق⁽⁹⁾، كانت العدالة هي أن نسند لكل واحد منا ما هو له. وفي المقابل تتأسس العدالة كفضيلة أخلاقية⁽¹⁰⁾ على القناعة بالقسمة، التي تتم وفق قاعدة الاعتدال - حد وسط - بين قيمتين متطرفتين؛ ويقول في نص له [وصفنا الفضيلة بما هي جنس، وليس ينبغي ان نقتصر على القول أنها حالة فقط، بل نصف أي الحالات هي، فنقول أن أي فضيلة تجعل الشيء الذي هي له فضيلة: جيدا، وتجعل فعله كذلك، مثال ذلك أن فضيلة العين تجعل العين جيدة وفعلها جيدا، لأن فضيلة العين الإبصار، وكذلك فضيلة الفرس تجعل الفرس جيدا وحسنا للركوب ومعينا راكبه على الحرب، فإذا كان المعنى في كل شيء، فعلى هذا تكون فضيلة الإنسان هي حالة يصير بها الإنسان جيدا ويفعل بها الإنسان فعلا جيدا]⁽¹¹⁾، أما على المستوى النوعي فالعدالة لدى فيلسوفنا إما توزيعية تشمل توزيع الخيرات و الشرف و المناصب... بما يتناسب و ما يستحقه كل طرف تطبيقا لمعيار الاستحقاق؛ و إما عدالة تصحيحية، تعيد الحق المنتهك إلى نصابه، و تبين الحيف الذي لحق طرفي الحق و تصححه، إما تعويضا عن الضرر إذا كان قابلا للإصلاح، أو بالعقوبة إذا استحال إصلاح الخطأ و دفعه بالتعويض.

فالأخلاق عند أرسطو هي معرفة وإرادة وممارسة ومن خلال القيام بهذه الامور يمكننا فيما بعد الوصول لغايتنا، سيأتي سلوك الفضيلة⁽¹²⁾ تلقائيا مع مرور الوقت [الفضائل أو الفضيلة بالنسبة لأرسطو سيطرة الإنسان على جسده وعقله] فالفضائل كما يرى أرسطو نوعان [فضيلة عقلية وفضيلة أخلاقية] الأولى هي الأعلى والأشرف، أما الثانية تتحكم بها الشهوات، فالفضيلة العقلية نحصل عليها عبر التعليم الجيد وممارسة التأمل والبحث والفلسفة والتزام الفرد دائما بالفكر، أما الفضيلة الأخلاقية فهي تأتي عن سيطرة الإنسان بواسطة عقله على شهواته ورغباته بأخذ بالوسط بين فعلين أي الوسط بيت الأعلى والأدنى، وبالتالي فالشجاعة تأتي في الوسط بين الجبن والشدة⁽¹³⁾، إذ يقول [إن الشجاعة متوسطة فيما بين الخوف والتقحم، فأما الزائد في عدم الفزع فلا اسم له (وكثير من عند اليونانيين من لا اسم له)، والزائد في الجرأة يقال له متقحم، والزائد في الفزع الناقص في الجرأة يقال له: جبان]⁽¹⁴⁾ والكرم يأتي بين البخل والإسراف والتبذير، فالحياة تعتمد على ركيزتين فضيلة العقل والمعرفة التي تحقق السعادة الذاتية وال فضيلة الأخلاق الوسطية التي تجعلنا نعيش حياة جيدة في مجتمعاتنا، ونحن أحرار في إختيار ما نريد عبر إرادتنا.

فلسفة أرسطو السياسية حول الدولة مكمله للفلسفة الأخلاقية من خلال تعريفه للسعادة بالخير الأسمى⁽¹⁵⁾، التي إما ان تدرس وتبحث في سلوك الفرد كفرد او في سلوك المجتمعات كمجتمعات بشرية، السياسة المثلى التي يجب أن تمارس من داخل الدولة من جهة فصل عنصرا قوام السعادة أولهما تعيين القصد ووضع غاية الأمور في موضعها و ثانيا إيجاد الوسائل المبلغة إلى الغاية⁽¹⁶⁾، لتحقيق السعادة فدراسة سلوك المجتمعات البشرية هي التي يسميها أرسطو بالأخلاق، وبالتالي أرسطو يعتبر السياسة ضمن العلوم العملية وتدير الحياة العملية بين الناس، فأرسطو يرى ان النواة الاولى لتشكل الدولة هي الأسر وليس الأفراد كما كان شائعا أو كما يصفه بأنه حيوان مدني لا يستطيع العيش لوحده، فأرسطو يعتبر بأن الأب هو الأمر وصاحب السلطة، داخل البيت خلافا لأفلاطون الذي نادى بالمساواة بين الرجل والمرأة في تدبير شؤون العائلة والمنزل، وأرجع التفاوت بين الرجل والمرأة حسب أرسطو راجع للطبيعة بمعنى أنه يولد البعض حرا والبعض عبدا.

4. أنواع الدساتير والأنظمة الصالحة والفاصلة حسب أرسطو

الدولة هي مجموع المؤسسات التي تنظم حياة المجتمع أي الحياة العامة لذلك يقول " الدولة إئتلاف وإجتمع عام لتحقيق الخير الأسمى"⁽¹⁷⁾، إذن فنظام الحكم الذي يجب أن يكون متبعا والذي تكلم عنه أرسطو بعد أن درس الأنظمة السياسية الممكنة توصل إلى ان هناك ثلاثة أنظمة للحكم إذا مورست بشكل جيد فستكون أنظمة حكم صالحة وجيدة وإذا استغل الحاكم في هذه الأنظمة سلطته، فستكون أنظمة حكم فاسدة وغير صالحة وستطيع بالدولة والمجتمع والأسرة.

هذه الأنظمة أولها النظام الملكي ويكون الحكم فيه فردي من خلال الملك أو الأمير أو السلطان، الذي إذا استند في حكمه على سلطة القانون والصالح العام، فسيصلح هذا النظام وسيكون جيدا وصالحا وعادلا، أما إذا لم يتقيد هذا الملك او الحاكم بالقوانين وبالمصلحة العامة فسيفسد الحكم وسيتحول إلى نظام استبدادي وظالم وهذا ما يحصل في غالب الدول التي تنهج مثل هذا النظام كما يرى أرسطو، ثانيا النظام الأرستقراطي ويكون الحكم في هذا النظام لأقلية متميزة بشيء ما، وهذه الأقلية طبعا بالتزامها بالقوانين فسوف تصلح الدولة وبإبتعادها عن المصلحة العامة وسلطة القانون سيتحول نظام الحكم إلى نظام أوليغارشي أي حكم الفئة الوحيدة القليلة التي سوف تستغل هذه الأقلية سلطتها لزيادة نفودها وثرواتها على حساب الدولة ومواطنيها، لينتهي الأمر إلى نظام حكم سيء وفساد تقوده فئة واحدة أو ثلاثة أو حكومات متسلطة هي خليط بين رجال الأعمال والمال والثروة او حكومة العسكر أو حكومة ثيوقراطية وهي طبعا حكومة تحكم باسم الدين أو رجال الدين والكهنة، ثالثا النظام الدستوري أو النظام المختلط كما يسميه أرسطو

والحكم هنا للأغلبية التي تتعهد بالحفاظ على القانون والدستور، وعدم إضطهاد الأقلية غير الحاكمة وهذا النظام يرى أرسطو بأنه أفضل الأنظمة للحكم الممكنة.

الديمقراطية بالنسبة لأرسطو قد توصل لأمر دون وعي منها، لذلك فأرسطو رأى واشتراط وجود دستور يحفظ الحقوق الإنسانية والحريات بل ومصلحة الدولة العليا بداخله⁽¹⁸⁾، لكن إذا قامت هذه الأغلبية بالضرب بالدستور بعرض الحائط فسيتحول الأمر إلى تنفيذ أمر هذه الأغلبية التي قد لا تكون صائبة في قراراتها في الغالب⁽¹⁹⁾، إذا أخذنا حسن نيتها في تنفيذ شيء ما لصالح المجتمع لكن طلع مخططها فاشل فيتحول الخير الذي كانت تنوي تحقيقه إلى شر قد يسبب مشاكل للدولة، وبالتالي لا بد من إشراك الأقلية التي قد تكون أحياناً مصيبة في شيء ما، فيقول أرسطو الأكيد أنه في النظام الدستوري الذي يقرر الأغلبية ولكن لا بأس في التشاور مع الأقلية، وإلا ستتحول الديمقراطية، إلى دكتاتورية الأكثرية⁽²⁰⁾ في تمرير مخططاتها فيلوم الديمقراطية التي قد توصل لهذه الأمور دون وعي منها⁽²¹⁾، لذلك فأرسطو رأى واشتراط وجود دستور يحفظ الحقوق الإنسانية والحريات، بل ومصلحة الدولة العليا بداخله وهذا الدستور لا بد من أن يكون مرضياً للجميع ويشترط أيضاً في وضعه الجميع، وبالتالي ستحكم الأغلبية بهديه ولن تستطيع أن تخرقه وتجعله لصالحها وهذا ما يجعل أرسطو يقول بحكم كل الشعب وليس أغلبية الشعب، فتغيير القوانين ليس كتغيير العادات⁽²²⁾، لكن أرسطو في موضوع نظام الحكم لم يذهب للإدعاء بأن هذا النظام الدستوري الذي قال به هو النظام الأمثل الذي يجب أن يطبق في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، بل إن أرسطو من خلال مذهبه الواقعي اعتبر في هذا الموضوع أن اختيار نظام الحكم لكل دولة تتحكم به عدة عوامل زمانية ومكانية وثقافية وتقليدية فما يصلح في مجتمع ما ليس بالضرورة أن يصلح في مجتمع آخر، فالمجتمعات برأيه هي من تقرر ما النظام الأصلح والأنسب لها⁽²³⁾.

6. خاتمة

حاصل القول أن النظرية السياسية والأخلاقية الأرسطية تتميز بكونيتها وصلاحياتها في مجتمعاتنا العربية، لأن الحاكم والمواطنين لما سيدرسون فكر أرسطو سيوعي كل واحد من الطرفين مسؤوليته، بل وإن الغرب ما وصل إليه من تأسيس في النظريات السياسية والأخلاقية راجع لأرسطو وأفلاطون وغيرهم للإعتراف بالماضي ثم طرح أفكار حول الديمقراطية والليبرالية وغير ذلك، ومشكلنا أننا لم نعي بعد من داخل مجتمعاتنا بالسياق التاريخي لكل من الديمقراطية وغيرها، فالمواطن الفعلي هو الذي يعي واقعه الحالي من داخل النسق الفكري الذي نعيشه، إذ لا كلام حول أي تغيير من دون الوعي بالوجود التاريخي للفرد، وتأسيس

السياسة على الأخلاق بالنسبة لأرسطو مبني عن السعادة العامة للأفراد بما يخدم المصلحة العامة وليس سعادة الحكام على حساب المحكومين.

قائمة المراجع:

أرسطو، طاليس: [1979]، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة إسحاق ابن حنين، حققه عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت.

أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة.

أرسطو، طاليس: [2012]، في السياسة، ترجمة الأب أوغسطين بربارة البولسي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت.

ول، ديورات: [1988]، قصة الفلسفة، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، منشورات مكتبة المعارف، الطبعة السادسة، بيروت.

الاحالات :

(1) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 139.

(2) المرجع نفسه، ص 142-143.

(3) المرجع نفسه، ص 137.

(4) أرسطو، طاليس: [1979]، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة إسحاق ابن حنين، حققه عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ص 172.

(5) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 227.

(6) [والفضيلة تتعلق بالشؤون الإنسانية والأمور التي تقبل الروية: لأن الفطن كما نقول محمته الرئيسية هي حسن الروية، والفطن هو الإنسان الذي يرغب في بلوغ أحسن الخيرات القابلة للتحقيق بالنسبة إلى الإنسان، والذي يفعل ذلك بالبرهان].

مرجع سابق، ص 218.

(7) [العدل هو الذي يشترك فيه الغير ليكون كفاية للآخر، والمتساويان إما على قدر المناسبة، أو على قدر العدل، فأما الذين ليس لهم هذا فليس لهم العدل المدني بعض في بعض، بل عدل بنوع الشبه، فإن هؤلاء للذين الناموس أيضا إليهم والناموس للذين لهم الجور يفضل بين العدل والجور].

أرسطو، طاليس: [1979]، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة إسحاق ابن حنين، حققه عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ص 103.

(8) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 229.

(9) أرسطو، طاليس: [1979]، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة إسحاق ابن حنين، حققه عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ص 91-92.

(10) مرجع سابق، ص 103.

(11) مرجع سابق، الكويت، ص 94.

(12) الفضيلة صنفان: منها الفكرية ومنها خلقية، فالفكرية كونها وتزيد في أكثر الأمر يكون بالتعليم، ولذلك تحتاج إلى درية طويلة ومدة من الزمان، والخلقية تكتسب من العادة.

أرسطو، طاليس: [1979]، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة إسحاق ابن حنين، حققه عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ص 85.

(13) أرسطو، طاليس: [1979]، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة إسحاق ابن حنين، حققه عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ص 89.

(14) مرجع سابق، ص 98.

(15) ول، ديورات: [1988]، قصة الفلسفة، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، منشورات مكتبة المعارف، الطبعة السادسة، بيروت، ص 86.

(16) أرسطو، طاليس: [2012]، في السياسة، ترجمة الأب أوغسطين بربارة البولسي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، ص 625.

- (17) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 135.
- (18) [الديمقراطية أشد استقراراً وأقل عرضة للإقلابات من الأوليغارشية [...] في الديمقراطيات لا تقاوم الأقلية إلا الأقلية الأوليغارشية، والشعب لا يثور على نفسه أو على الأقل إن حركات من هذا القبيل لا أهمية لها].
- أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 464.
- (19) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 463-462.
- (20) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 464.
- (21) مرجع سابق، ص 467.
- (22) [الدستور الذي يكتب له البقاء والدوام هو الدستور الذي ترضى عنه كل فئات الشعب وترغب بمحض إرادتها في المحافظة عليه].
- ول، ديورانت: [1988]، قصة الفلسفة، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، منشورات مكتبة المعارف، الطبعة السادسة، بيروت، ص 100.
- (23) أرسطو، طاليس: [2016]، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص 469.